صراع الهويات (دراسة تحليلية نقدية)

أ.م.د. صلاح حسن أحمد
جامعة كركوك/كلية القانون والعلوم السياسية

THE STRUGGLE OF IDENTITIES (A CRITICAL ANALYTICAL STUDY)

Dr. Salah Hassan Ahmed
Kirkuk University\ College of Law and Political Science
alezzi967@yahoo.com

المقدمة

لعل من فضول القول أن صراع الهويات يُعد من أبرز وأخطر أنواع الصراعات التي واجهت ولا تزال تواجهها بعض الدول والمجتمعات والتي كانت إفرازاتها خطيرة للغاية ليس فقط على الصعيد المحلي والإقليمي فحسب بل حتى على الصعيد الدولي، حيث دفعت العديد من شعوب الأرض قسطاً كبيراً من رخائها الشيء الكثير بسبب نزوع الأطراف المتصارعة فيما بينها إلى غريزة الخصومة والنزاع والحرب بدلاً من اللجوء إلى غريزة الأمن والسلام والبناء والتعايش . ولعل ما يجعل أرباب هذه الهويات من أن تنخرط في أتون مثل هذا الضرب من الصراع كونها أنها بعقلية الغالب والمغلوب وأن الحقوق لا تُؤخذ الاً بالقوة، الأمر الذي أطال من عمر هذا النزاع مما ترتب عليه الكثير من المآسي والمحن حتى للأطراف المنتصرة فيه فما بالك بالأطراف الخاسرة منه.

إن حالة الاحتقان والاستقطاب ما بين أبناء وممثلي الهويات الفرعية المختلفة من أبناء البلد الواحد كفيل بأن يولّد مثل هذا الصراع مما يعرض مصير الوطن الذي يعاني من هذا المشكل إلى مخاطر لا تُحمد عقباها كالإحتراب الداخلي

وتقطيع أوصاله إلى كانتونات ضعيفة تتمترس بعضها ضد البعض الآخر ويتصارع الجميع فيها أو ما تُعرف بحرب الأخوة. وفي ضوء ذلك نجد أن خلق مناخٍ من ثقافة التسامح و الاعتراف بالآخر والايمان الراسخ بالعيش المشترك سواء على مستوى النخب أو القواعد الشعبية كفيل برأب الصدع ما بين الفرقاء وهذه مهمة ليست باليسيرة وتحتاج إلى إرادة صادقة وعزيمة قوية وصبر لا يلين ولكنها ليست بالمستحيلة إذا ما صدقت النوايا وعززتها المواقف العملية التي تقطع الشك باليقين.

إشكالية الدراسة:

إذا كانت الهويات بمختلف عناوينها تمثل الخزان الفكري والحضاري والثقافي للكثير من شعوب العالم المختلفة الاَ أنَ ذلك لا يعني أن قدرها المحتوم يكمن بالدخول في غمار صراعات لا طائل من ورائها غير الدمار والهلاك والخراب مع نظيراتها من الهويات الأخرى، وقتل أحلام الناس على مختلف مشاربهم وأطيافهم من العيش في حياة مستقرة ينعم الجميع تحت ظلالها الوارفة بأمن وأمان . ومن هنا ينبغي على كل المنخرطين في مثل هذا الصراع أن لا يحتكر الحق والحقيقة لنفسه وينظر إلى الآخرين بأنهم مجانبْين لها، كما يجب أن لا يتم النظر إلى مثل هذا الصراع من زاوية أخرى بل من الانصاف أن تتم رؤيته من الزوايا الأخرى لكي يهتدي كل الضالعين فيه إلى كلمة سواء بحيث لا يكون فيه غالب ومغلوب.

ومما يجعل لمثل هذا النمط من الصراع إفرازات سلبية ليس على الفرد فحسب بل على الجماعة التي ينتمي لها كونها تعد من الحتميات الاجتماعية التي تتماشى مع الطبيعة البشرية كونها ضرورة لا بديل عنها للإنسان في إشباع احتياجاته ولاسيما المعنوية منها على وجه الخصوص كالحاجة للأمن بمختلف أشكاله وصوره .(يونس، ٢٠٠١، ص٤)

إن مكمن خطورة بقاء وديمومة هذا الصراع يتمثل بمأسسة النظام الطائفي وشرعنته من الناحية الدستورية والقانونية على النطاق الوطني، مما يتطلب تعاون الجميع بتفكيك عُقده طالما انه بات يهدد حاضر الأمم ومستقبل الأوطان بالتشظي والتمزق بحيث تخرج الغالبية العظمى منه خاسرة، وهنا في هذا المقام تقع المسؤولية الأخلاقية والإنسانية قبل الوطنية على صفوة من يمثلون أطيافهم، من خلق قناعات راسخة لدى حواضنهم الاجتماعية من أن الركون إلى الصراع وتغليبه على حالة التفاهم والتفاوض والسلام لهو خيار خاسر وخاطئ في آن واحد، حتى وإن كانت موازين القوى تميل لصالح هذا الطرف دون الآخر. ولقد أثبت تجارب الدول التي مرت بهذا الضرب من الصراع أنها قد دفعت ضريبة باهضه من أمنها واستقرارها ورفاهيتها وأنه لا سبيل أمامها في نهاية المطاف غير اللجوء إلى الحوار والتفاهم.

أهمية الدراسة:

لم ولن يكون الطريق سالكاً أمام قيام مجتمع آمن ومستقر ينعم بالرفاه والرخاء كما أن السبيل لن يكون معبداً أمام بناء دولة المؤسسات القائمة على الكفاءة والمهنية ما لم يتم القيام بثورة تصحيحية تعمل على اجتثاث النظام الطائفي المتبع في غير بلد من العالم الذي يُعد بمثابة القنبلة الموقوتة القابلة للانفجار في أية لحظة، وكان الشعب دائماً هو الضحية من جرّاء ذلك . وإذا كان التنوع الاجتماعي بكل ألوانه يمثل سنة إلهية خالدة في الحياة، فانه في ذات الوقت يُعد مصدر قوة ومنعة وثراء إذا ما تم توظيفه بشكل إيجابي بحيث يسهم في تحقيق النهوض والتطور للمجتمع، لا أن يتم استثماره من لدن الطارئين والعابثين في تحقيق أجنداتهم ومنافعهم الخاصة . إن دُعاة حماة هذه الهوية أو تلك بصرف النظر عن لونها أو نوعها غالباً ما يستثمرون ضعف الوعي السياسي والاجتماعي لدى قاعدة عريضة من الجمهور في التسلق نحو صدارة المشهد السياسي الذين ما فتئوا يتفنّنون في إنتاج الأزمات ومنها خلق أعداء وهميين من أجل ترسيخ أقدامهم

بالبقاء في السلطة من خلال تطّيف المؤسسات الرسمية للدولة وإعادة هيكلتها بما يحقق بقائهم في مراكز صنع القرار بالدولة لأطول فترة ممكنة. وبما أن هذا الصراع هو محصلة الانقسام الاثني والمذهبي والطائفي بيد أن أشكاله وصوره المختلفة تعمقت بعد أن تم تسييسه تسييسا عدائياً محترباً والتي تركزت على قضايا مثل توزيع مقاليد السلطة وتأمينها إضافة إلى توزيع الموارد الاقتصادية التي إذا ما تم التوافق الوطني بشأنها فسيتم تحجيمه إلى حدٍ كبير.(فريق من الباحثين، ٢٠٠٧، ص٤٢)

وفي هذا المجال يمكن الجزم أن المواطنين ولاسيما من العوام البسطاء منهم على وجه التخصيص يتم استغلالهم بشكل سيء من بعض نخبهم وممثليهم في الهويات التي ينتمون إليها في بقاء هذا الصراع مشتعلاً أواره من خلال العزف على العواطف الجيّاشة والحماسة المفرطة في خلق صدامات مع أقرانهم من المنتمين للهويات الأخرى. ولذلك لا بد من التعويل على النضج العقلي وتنمية وتطوير الاستثمار في الانسان كفيل بقطع الطريق أمام الموتورين من هذا الطرف أو ذاك في وأد مثل هذا الصراع وهذه مهمة المخلصين لأوطانهم والمتفانين لشعوبهم .

أهداف الدراسة:

تسعى دراستنا المتواضعة هذه إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن إجمالها بما يأتي:

١. التعرف على أبرز أنواع وصور الهويات الفرعية الداخلة في الصراع مع نظيراتها من الهويات الاخرى.
٢. كشف اهم العوامل والأسباب التي أدت وتؤدي إلى اندلاع شرارة الصراع بين مكونات الهويات الفرعية المختلفة .

٣. بيان التداعيات الخطيرة والآثار الوخيمة لمثل هذا الصراع على السلم المجتمعي والأمن الوطني والاقليمي للدول التي تعاني من هذا المشكل.
٤. الاشارة إلى الفارق الموضوعي بين المجتمعات التي تشهد مثل هذا النمط من الصراع وبين مثيلاتها من المجتمعات الأخرى التي نأت بنفسها عن مثل هذا الصراع بالرغم من اشتراكهما بتنوع الهويات فيها.
٥. تقديم حزمة من التوصيات والمقترحات التي تساعد على الحد من هذا الصراع وتطويق دائرة انتشاره والعمل على كبح جماحه.

منهجية الدراسة:

من نافلة القول ينبغي أن تكون المنهجية المختارة تتطابق وموضوع الدراسة بحيث ينتج منها مخرجات علمية جديرة بالثقة وبما أن الموضوع الرئيس لدراستنا المتواضعة يتناول أصناف الهويات الفرعية وأسباب دخولها في صراعات مستمرة فيما بينها، كما يرمي إلى معرفة أبعاد الصراع القائم بين هذه الهويات الفرعية من جهة وبين الهوية الوطنية الجامعة من جهة اخرى، لذلك آثرنا اختيار المنهجين (التحليلي والمقارن) في التعرف عن كثب عن حيثيات هذا المشكل وتفكيك عُقدَه الذي بات يجسد التهديد الحقيقي لوحدة الأوطان واستقرار المجتمعات .

مفاهيم الدراسة :

إن كل بحث أو دراسة لا بد وأن تنطوي على العديد من المفاهيم والمصطلحات العلمية التي ينبغي من تناولها ومعرفة حيثياتها وتبيان مضامينها حتي يمكن أن تؤسس لفهم مشترك للجميع دون أن يكون هناك هامش كبير من الاختلاف والرؤى حولها في هذا المجال، ومن أبرز المفاهيم الخاصة بدراستنا هذه وهي على النحو الآتي:

أولاً: الهوية:

تشير المصادر اللغوية بأن الاشتقاق اللغوي لهذا المصطلح مأخوذ من الضمير الغائب (هو) أي من قد عرفته. (ابن منظور، ١٩٨٠، ص٨). وتعني كذلك الذات الانسانية وهي بذلك تُشير إلى كل العناصر التي تؤلف شخصيتها وما تتضمنه من مشاعر وأحاسيس وقيم وآراء ومواقف وسلوك ويماثل لفظ الهوية لفظ الماهية عند الفلاسفة وهو يعني جوهر الشيء وحقيقته. (صليبا، ١٩٩٤، ص٩٤). أما اصطلاحاً فيمكن تعريف هذا المصطلح بأنه ((مجموعة من المميزات التي يمتلكها الأفراد، وتساهم في جعلهم يحققون صفة التفرد عن غيرهم. وهناك من يعرف الهوية بأنها مزيج من الخصائص النفسية والاجتماعية والثقافية التي يتقاسمها الأفراد ويمكن على أساسها التمييز بين مجموعة سكانية وأخرى)). ((ar0m0wikpedia0 org

ثانياً: الهوية الوطنية:

هناك أكثر من تعريف جامع مانع لهذا المصطلح فهناك من يعرف الهوية الوطنية بأنها الهوية التي تُشير إلى وطن الفرد من خلال مجموعة من المعلومات والبيانات التي يتميز فيها مثل الانتماء إلى دولة ما. وهناك تعريف آخر لهذا المفهوم مؤداه بانه ((عملية معرفية اجتماعية تكيفية تعبر عن هوية اجتماعية تتراص مع الهوية الفردية والهوية الانسانية وتمنح الانسان الاستقرار النفسي أو الاتزان الانفعالي)). (جبر، ٢٠٠٠ ، ص٦١) وتتألف الهوية الوطنية من مجموعة من العناصر الأساسية التي لا بد من الاشارة لها ومنها الموقع الجغرافي

والتأريخ المشترك ورمز معنوي يتمثل بالعلم الواحد إضافة إلى نظام مالي واقتصادي يمتاز بالخصوصية كالعملة الموحدة ونظام الضرائب والتسعيرة الموحدة . وجدير بالذكر أن هناك أصناف اخرى من الهويات كالهوية الفردية والهوية الاجتماعية والهوية الثقافية وغيرها من أنواع الهويات الأخرى.

ثالثاً: الهوية الفرعية:

مصطلح الهويات الفرعية يطلق على الهويات المجتمعية غير المعترف بها رسمياً كهوية عامة للدولة. (العادلي، ، حرب الهويات https:ll almadapaper0net) كما يمكن تعريفها بأنها الاطار الذي ينطوي فيه مجموعة سكانية تمييز بخاصية تنفرد بها عن بقية الهويات الفرعية الأخرى كأن تكون خاصية قومية أو لغوية أو دينية أو مذهبية أو قبلية أو جهوية وهي تمثل جزءا من الهوية الوطنية الجامعة .

المجال المكاني للدراسة:

يمكن أن يشمل موضوع الدراسة واقع العديد من الدول والمجتمعات التي عانت وتعاني من مشكلة صراع الهويَات كالمجتمع العراقي ولاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للبلاد بعد عام ٢٠٠٣ والتي كان من إفرازاتها تهميش الهوية الوطنية الجامعة الذي حول العراق من بلد مواطنة إلى بلد مكونات، وكذلك يشمل عدد من دول العالم العربي والأجنبي التي شهدت صراعاً مريراً الذي حولّ الاختلاف في الهوية إلى خلاف عميق وغيرها من الدول التي سوف نأتي على ذكرها لاحقاً في حيثيات الدراسة.

المجال الزماني للدراسة:

تتناول دراستنا من الناحية الزمنية المجتمعات التي كانت ولاتزال الورقة (العرق_ طائفية) راسخة الجذور في بنيتها الاجتماعية الأمر الذي أدى إلى تراجع مكانه الهوية الوطنية

فيها مقابل صعود الهويات الفرعية على حسابها وبالذات الدول التي تعاني من هذه المعضلة بسبب التركيبة الطائفية لنظام الحكم فيها، ولاسيما في وبعد (العقد الأول من الألفية الثانية) والتي شهدت أحداثاً دراماتيكية كما حصل في العراق

بسبب الغزو الأمريكي للبلاد. إضافة إلى ما شهدته كل من الساحة اليمنية والليبية والسوداني بعد سقوط أنظمة الحكم فيها.

تساؤلات الدراسة:

هناك بعض التساؤلات المشروعة بصدد دراستنا هذه التي تفصح عن بعض الحقائق والمعطيات المتعلقة بفحوى وطبيعة هذا النمط من الصراع وهي على النحو الآتي :

١- هل تشهد الدول التي تعاني من أزمة الهوية من علو كعب ومكانة الهوية الفرعية من حيث الولاء لها والانتماء إليها على مكانة الهوية الوطنية الجامعة؟

٢ – هل هناك تقاطع ما بين قيم الهوية الفرعية مع قيم الهوية الوطنية الجامعة في المجتمعات التي تشهد هذا المشكل ؟

المبحث الأول

أنواع الهويات الفرعية والعوامل المؤثرة في الصراع فيما بينها

توطئة:

إذا كان التنوع الديني والمذهبي والتعدد القومي والعرقي واللغوي والاختلاف القبلي والعشائري والجهوي يمثل السمة البارزة لأغلب دول العالم المختلفة في الوقت الراهن، لذا فانه من المتعسر جداً أن نعثر على شعب واحد يتماثل سكانه في كل شيء من حيث موروثه الثقافي والحضاري والاجتماعي، وعلى ضوء ذلك فان كل جماعة بشرية مهما كان حجمها صغيراً أو كبيراً فإن لها هوية فرعية تمنحها خصوصية تقتصر عليها وتميزها عن بقية المجموعات السكانية الأخرى التي تنتمي إلى ذات الشعب الواحد والأمة الواحدة وهذه الخصوصية موروثة تنتقل من جيل

لآخر وتمتاز بالديمومة والاستمرارية . وإذا كان مما ذُكِر سلفاً يمثل إحدى أوجه الحقيقة فان الوجه الآخر لها يتمثل أن البعض قد حولَ مثل هذا التنوع والاختلاف إلى خلاف كان مصدراً رئيساً للنزاع والشقاق والفوضى والانفلات الأمني والاضطراب السياسي والتدهور الاقتصادي والاجتماعي، وسوف نستعرض أهم أنواع هذه الفرعيات وهي على النحو الآتي:

المطلب الأول: أنواع الهويات الفرعية

إن المتمعن للخارطة الديمغرافية لأي مجتمع إنساني نجده لا يخلو من عدد من الهويات الفرعية المختلفة وإن كان هناك تفاوت في أنواعها وكثافتها كمّاً ونوعاً وهي على النحو الآتي:

أولاً: الهوية الدينية (المذهبية) :

تمثل الهوية الدينية أو المذهبية من بين الهويات الفرعية التي تميز أصحاب معتنقي ديانة واحدة أو مذهب واحد بصرف النظر عن طبيعة هذه الديانة أو ذلك المذهب سواء كانت سماوية او أرضية وبما تنطوي من مشاعر وشعائر وعبادات وطقوس وهذه الطقوس والشعائر تكون محل قداسة وتبجيل من لدن أتباع هذه الديانة أو مريدي ذلك المذهب. لذلك فان التضييق على معتنقي هذه الأديان الذين يشكلون جزءاً أصيلاً من النسيج الاجتماعي والوطني او عدم الاعتراف بهويتهم الدينية والمذهبية من لدن أنظمة الحكم حتماً ستؤدي إلى إحداث شرخ اجتماعي، ناهيك عن إشاعة الفوضى والاضطراب علاوة عن ممارسة العنف والعنف المضاد، وإذا ما أردنا أن نحصي ظاهرة الاضطهاد الديني فان المجال لا يتسع لذلك، ولكن يمكن ان نستشهد ببعض الدول والمجتمعات التي تشهد انتهاكات خطيرة ضد بعض المجموعات السكانية على خلفية هويتها الدينية، فمثلاً ما تعرض ويتعرض له المسلمون (الإيغور) في مقاطعة (شينكيانك) أو ما تُعرف بتركستان الشرقية في الصين من قمع واضطهاد على يد السلطات الصينية خير دليل على ذلك، كما ان

ما حَدث للمسلمين من أقلية (الروهينغو) في بورما في إقليم (أرَكَان) من إرهاب وتنكيل وتهجير على أيدي السلطات البورمية إلا شاهداً على التمييز الديني ضدهم، كما يجب أن لا يفوتنا في هذا المجال أن نذكر ما يتعرض له المسلمون في الهند وفي إقليم كشمير ما بين الفينة والأخرى من قهر وتعسف وتنكيل من قبل المتطرفين الهندوس وبتواطؤ من السلطات الهندية . كما أن الصراع على أساس الهوية الدينية يذكرنا ما تعرض له المسلمون في البلقان وخصوصاً في البوسنة والهرسك من سياسة التطهير العرقي والديني والتهجير القسري على أيدي الصرب المتطرفين في عقد التسعينيات راح ضحيته الآلاف من الأبرياء . أما في العراق المعروف تاريخياً بتسامحه الديني فقد تعرض المسيحيون العراقيون إلى حملة تهجير ممنهجة من الوطن ولا سيما بعد الاحتلال الامريكي للبلاد عام (٢٠٠٣ م) من قبل الجماعات الارهابية والتكفيرية والخارجة عن القانون، ولم يتبقى منهم الا أعداد قليلة منهم بالرغم أنهم يمثلون سكان البلاد الأصليين . إن قتل الناس باسم الدين واضطهادهم وقمعهم على أساس الهوية الدينية لهو إساءة صارخة لمبادئ وجوهر كل الأديان التي تدعوا إلى السلام دائماً والى نبذ العنف والدعوة إلى الحوار وتقديس حياة الانسان واحترام جميع حقوقه . وتثبت وقائع التاريخ الانساني القريبة والبعيدة أن أغلب الصراعات الدينية والطائفية التي رافقتها أعمال عنف مسلحة هي ذات جذور سياسية، أو أنها كانت على خلفية التباين في وجهات نظر اجتهادية، ثم اتسعت الشُقة بين الأطراف المتنازعة ليتحول الصراع إلى اختلاف عقَدَي فكري ناتج عن تبرير الممارسات السياسية التي حدثت في الماضي أو كرد فعل للتهم التي يوجهها أحد الأطراف للآخر. وهذا يتعارض مع الناموس الالهي الذي كرم الله فيه سبحانه الانسان وسخر له ما في الارض ليعمر الارض وينشر الرخاء والامن فيها وليجّدَ ويسعى في استغلالها وهذه مهمة عظيمة ينبغي أن يتصدى لها العلماء والنخب الفكرية والثقافية. (الديوه جي ٢٠٠٥، ص١٠)

إن المشكلة لا تكمن باختلاف البشر في معتقداتهم الدينية بقدر ما تكمن

بالتعصب الذي يلغي الآخر ويعمل على اجتثاثه من الوجود والذي يقع في شَركِه المحسوبين على هذا الدين أو ذاك، فالحروب الدينية التي وقعت في القرون الوسطى تمثل أسوأ فترات التاريخ البشري وأحلكها سواداً على مر العصور والأزمان لما شهدته من انتهاكات صارخة بحق الانسانية يندى لها الجبين خجلاً لما تخللتها من مجازر فظيعة ومروعة عجز الكتاب والمؤرخون عن وصفها نتيجة الفظاعات التي ارتكبت خلالها باسم الدين والدين منها براء.

ثانياً: الهوية الاثنية:

لكل شعب من شعوب العالم القديم والمعاصر على حدٍ سواء خصوصية ثقافية سواء ما يتعلق منها بالتراث الحضاري كالعادات والتقاليد والأعراف والمعتقدات والقيم الاجتماعية أو ما يخص بنمط الحياة وطراز وأسلوب المعيشة، أو ما يتصل منها بعلم الأجناس كلون البشرة والشكل الخارجي للأجسام وطبيعة الشعر وغيرها من السمات الجسمية والتي على ضوئها يمكن تمييز هذه الجماعة عن الأخرى، أو ما يتعلق باللغة التي تمثل أداة للتخاطب ما بين أبناء العرقية الواحدة والتي تختلف بها عن بقية المجموعات العرقية الأخرى. إن كل هذه الموروثات تجسد الهوية الخاصة لكل أمة مما يجعلها مميزة عن بقية الأمم الأخرى .ومما يجعل شُقة الخلاف مستديمة بين مختلف الاثنيات هو كون ثقافة كل جماعة معينة تنطوي على تمايز داخلي كبير بفعل تباين الظروف البيئية. (النقاش وآخرون، ٢٠٠٦، ص٢٤٨) . في الوقت الذي ينبغي أن تكون هذه الاختلافات اللغوية والاثنية والثقافية مصدر غنى وتنوع يثري التاريخ الانساني ويُغني سجله الحضاري، بيد أن هناك جهات على المستوى الرسمي والشعبي تجد من هذه التعددية الثقافية فرصتها الذهبية وضالتها المنشودة في إشعال فتيل النزاعات المحلية والاقليمية بما يخدم مصالحها ويحقق أجنداتها على حساب الأمن والاستقرار في البلاد، ومن هنا يسعى المتخاصمون والغُرماء التقليديون وفي أكثر من بلد إلى اتخاذ هذه التباينات الثقافية

ولا سيما الفئات الانتهازية والمتطرفة منها على وجه الخصوص إلى إحداث شرخ اجتماعي ما بين مكونات البلد الواحد لكي تصنع لها مجداً شخصياً من خلال خلق عدو وهمي لها وعلى حساب دموع وآهات ومواجع الناس . فالرجل الأبيض في دول العالم المتقدم في أوربا وامريكا وغيرها ينظر إلى العرق السود نظرة ازدراء واحتقار وأنه لا يمكن أن يصنع حضارة ولا يبني مدنية بالرغم من أن قضية الفصل العنصري قد تجاوزها العالم وأضحت جزءاً من الماضي الا أن بقاياها لا زالت مترسبة في قاع الثقافة الأوربية والأمريكية على وجه الخصوص، وما يحدث ما بين الفينة والأخرى من صدامات ما بين المواطنين السود وما بين السلطات ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية الا دليلاً قاطعاً على بقاء العنصرية في مجتمعات البيض ضد السود، كما يجب أن لا ننسى ما حدَث للهنود الحمر سكان بلاد أمريكا الأصليين من إبادة على يد الغازي الأبيض، فضلاً عما تعرض ويتعرض له الفلسطينيون من اضطهاد وتنكيل وتهجير عل يد قوات الاحتلال الإسرائيلي وصل إلى درجة ممارسة سياسات الفصل العنصري أو ما تُعرف ب (الأبارتايد)، والحال كان لا يختلف كثيراً عما تعرضت له الأغلبية السوداء من انتهاكات صارخة في مجال حقوق الانسان على يد الأقلية البيضاء الحاكمة في دولة جنوب أفريقيا إلى أن تم الغاء نظام الفصل العنصري عام ١٩٩١، كما يجب الاشارة إلى صراع الهويات الحاد بين أبناء القومية الكردية والناطقين بها وبين حكومات الدول التي يتواجدون بها في كل من تركيا وإيران والعراق وسوريا حيث يتطلع الكرد إلى تحقيق حلمهم القومي في تأسيس دولة خاصة بهم.

ثالثاً: الهوية القبلية والمناطقية:

إن انتماء الناس إلى قبائل وعشائر مختلفة وانتشارها على مناطق وجهات متعددة في داخل إطار حدود الدولة الواحدة وتنافسها على النفوذ والحكم والثروة، كانت ولا تزال من أبرز الأسباب والعوامل التي أدت إلى اندلاع صراعات شرسة

وأعمال عنف متبادلة بين هذه القبيلة أو تلك، أو ما بين أبناء منطقة أو إقليم من جهة ونُظرائهم من أبناء المناطق من جهة اخرى، وذلك بسبب روح الهيمنة والاستئثار والسيطرة التي يتطلع فيها كل طرف من اطراف النزاع على حساب بقية الأطراف الأخرى. حيث نجد أن من يمثل أو يحمل هذه الهوية يمارس سياسة التهميش والاقصاء والإلغاء مما يدفع الاخرين إلى مقاومة ذلك بكل ما أوتي من قوة. وإذا ما أردنا أن نستشهد على وجود هكذا صراع فان حالة الصدامات القبلية وتفشي ما تُعرف بظاهرة (الدِّكات العشائرية) التي تقع ما بين الفينة والأخرى في مناطق جنوب العراق حالياً بسبب انتشار السلاح المنفلت وضعف الحكومة المركزية الا مثالاً حيّاً على ذلك مما أثر سلباً على حالة الأمن ناهيك عن تلكؤ عمليات التنمية والاستثمار وانتشار الفقر في هذه المناطق بالرغم من غناها بالثروات الطبيعية والمعدنية كالنفط والغاز، كما أن الحالة السودانية حاضرة بكل تجلياتها بهذا الخصوص حيث قضية دارفور في غرب البلاد ما تزال ماثلة في الواقع السياسي السوداني، ويتمحور الصراع حول إشكالية توزيع الثروة والسلطة والنفوذ ما بين أبناء إقليم دارفور والحكومات السودانية المتعاقبة، علاوة عن الأزمة الحاصلة في شرق السودان الممثلة بقبائل (البجا) وما بين سلطات الحكم الانتقالي في الخرطوم، ويتركز الخلاف حول ما يعانونه أبناء هذه المنطقة من مظلومية وإجحاف وفقر من لدن نظام الحكم لا ينبغي السكوت عنه بالرغم أنهم يعتبرون إقليمهم وولايتهم الشرقية تمثل من أغنى مناطق السودان من حيث الثروة نظراً لوجود الموارد الطبيعية فيها فضلا عن الموانئ التي تعد النافذة البحرية الوحيدة التي يطل بها السودان على العالم وما تدره من أموال طائلة على الدولة السودانية . وكذلك الأمر يشمل المجتمع الليبي وما يشهده من انقسام سياسي على أساس مناطقي بين الشرق الليبي ومنافسه الآخر في الغرب العاصمة طرابلس بعد سقوط نظام القذافي عام ٢٠١١ . إن الشعور بحتمية الانتماء لهوية مشتركة مع جماعة واحدة يزداد الوعي بالبعد والاختلاف عن الجماعات فالتضامن الداخلي لجماعة ما

يمكـن أن يغـذي التنــافر بينهــا وبــين الجماعــات الأخــرى (الجــابري، ٢٠١٠، ص١٢٣). وإذا ما أردنا أن نقلّب صفحات التاريخ بهذا الصدد ونرجع قليلاً إلى الوراء على وجود صراع هوياتي ببعده القبلي فأحسن مثال على ذلك ما شهدته (رواندا) الدولة ،الأفريقية من صراع شرس بين قبيلتي (الهوتو) و (التوتسي) والتي راح ضحيته عشرات الالاف من الناس في عقد التسعينيات من القرن الماضي ولا يختلف الحال كثيراً عما يدور في دولة جنوب السودان قبل وبعد نيلها الاستقلال ام ٢٠١١ ما بين الفينة والاخرى من صراع مرير على السلطة والنفوذ والثروة ما بين رفاق الدرب ودعاة الاستقلال بالأمس الذين يشكلون قطبي الحكومة والمتمثلة بالرئيس الحالي (سيلفا كير) الذي ينتمي إلى قبيلة (الدينكا) ونائبه (رياك مشار) الذي ينتمي إلى قبيلة (النوير) مما نجم عنه قتلى وجرحى وتشريد وتهجير قُدرت اعدادهم بالألاف من كلا الطرفين المتصارعين.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في صراع الهويات

من نافلة القول أن البحث عن أية مشكلة أو أية أزمة تستدعي الضرورة العلمية أن نفتش عن المتغيرات الفاعلة والعوامل المؤثرة التي مهدت الأرضية المناسبة لإنتاج مثل هذه المشكلة أو تلك الأزمة، ووفقاً لهذا المنطق لا بد أن نحدد أهم العوامل التي تسهم بشكل فعال في اندلاع مثل هذا الصراع القديم الجديد الذي كانت تداعياته ما زالت وخيمة ومدمرة على وحدة الأوطان وتماسك المجتمعات ورفاهية الشعوب، ومن أبرز العوامل التي نعدها مسؤولة عن مثل هذا الصراع هي ما يأتي:

أولاً: التعصب :

يمثل التعصب مرضاً اجتماعيا وبيلاً ينخر جسد المجتمعات ويعمل على إنهاكه وتحويله إلى هيكل عظمي لا يقوى على الصمود أمام طارقات النَوب وعوادي الزمان لضعف حصانته وهشاشة تماسكه بسبب تفشي مثل هذا المرض

الفتاك وغيره من الأمراض الأخرى . ويعمل هذا الوباء الاجتماعي الفتاك ومن يحرص على نشره على زعزعة الأمن ونسف الاستقرار في المجتمعات التي يتواجد وينشط فيها، فالمتعصب لا يعترف الاّ بذاته ولا يّقر بحق الآخرين في الوجود وهو بذلك يعمل على إلغاء حقوق من يختلف معه في الدين واللغة والعرق والاثنية والقبيلة من أبناء الوطن الواحد سواء الحق في الحياة أو الحق في المواطنة أو الحق في الشراكة بإدارة الدولة والمجتمع . ويفصح المتعصب عن مذهبه القائم على احتكاره الحق والحقيقة دون الآخرين ويعمل على اجتثاثهم من الوجود، ولذلك فهو لا يألوا جهداً في الاستفراد بكل شيء ولا يتردد في توظيف ما يمتلكه من أوراق قوة في تحقيق هدفه الرامي إلى الاستئثار بكل مناحي الحياة المختلفة وفي ذات الوقت ينكر على الآخرين حقهم في الشراكة الحقيقية في مصير الأوطان ومستقبل الشعوب وبالتالي فان هكذا منهجية في التعاطي مع الآخرين سوف يؤدي إلى اندلاع العنف والعنف المضاد ما بين الشركاء في الوطن الواحد على الصعيد الداخلي، أو المواجهة مع الجيران على الصعيد الخارجي .

ثانياً: خطاب الكراهية

إن خلق حالة العداء والكراهية التي تُبث عبر مختلف القنوات والتي يملكها كل طرف من الأطراف المتخندقة بعضها ضد البعض الآخر من أبرز العوامل التي ساهمت ولاتزال تساهم بقدر أو بآخر في صناعة صراع الهويات ما بين شركاء الوطن الواحد، فاتباع سياسة شيطنة الآخر وخلق حواجز نفسية معه وخصومات وهمية ضده تنذر بنتائج وخيمة على الجميع، فليس من المتعذر أو من الصعوبة بمكان أن نعثر على مثل هذا الضرب من الخطاب، فهو يتواجد في الوسط الاجتماعي الذي يحتضنه ويشجع عليه ويدعوا إليه ومن أبرز البيئات الاجتماعية الذي يمكن أن نجده فيه كالبيئة العائلية، إذ أن نسبة غير قليلة من العوائل ولا سيما في موضوعة التنشئة الاجتماعية السلبية والخاطئة نجد أنها تُذكي من أوار الكراهية

والبغضاء لدى أبنائها ضد أ الأخرى أبناء العوائل الأخرى وعدم الاختلاط والتفاعل معهم بشكل إيجابي بما يُثري الحياة الاجتماعية، كما أن هذا النموذج من الخطاب يتم إنتاجه في المجتمعات المحلية الخاصة بكل مكون أو طائفة او أثنية حيث تبلغ الكراهية مستويات عالية فيها وتتحمل النُخب الثقافية والاجتماعية والدينية المسؤولية المباشرة في تفشي مثل هذا الوباء الوبيل الذي يصور المُختلف معه في خصوصيات الهوية على أنه عدو ينبغي التخلص منه واجتثاثه من الوجود كشريك له حقوق وعليه واجبات . بينما نرى أن الدول التي تجاوزت روح الكراهية أضحت مثالاً يحتذى به في الرقي الحضاري حكومة وشعباً وهذا ليس انبهاراً بالآخر أو استلاباً حضارياً أو فكرياً أو ثقافياً بقدر ما حقيقة ماثلة للعيان.(غليون، ٢٠٠٣، ص ١١١) . كما لا يمكن أن نُبّرئ بعض التنظيمات السياسية والأطراف الحزبية من مسؤوليتها في شحن وتعبئة الشارع المحسوب عليها في التأليب والتحريض ضد الآخرين مما يجعل الأجواء مشحونة بالعداء والكراهية وبالتالي نسف التعايش معه مما يجعل الطريق سالكة لنشر بذور النزاع والشقاق ما بين إخوة الوطن الواحد .

ثالثاً: التمييز:

يمثل التمييز ما بين أفراد المجتمع الواحد والتفريق فيما بينهم على المستوى الرسمي والشعبي من العوامل المحركة والتي تمارس دوراً هدّاماً في النيل من الأمن والاستقرار في المجتمع، مما يُسهم في صناعة العنف ما بين أفراد البلد الواحد الأمر الذي يضرب الوئام الوطني بالصميم، فالمتطرفون من كل الأطراف لا يدّخرون وسعاً في ممارسة التمييز بكافة أشكاله وصوره المادية والمعنوية على حدٍ سواء وفي كافة مناحي الحياة المختلفة وسوف نستعرض صنوف هذا التمييز وهي على النحو الآتي:

أولاً: التمييز الرسمي:

نجد على صعيد السياسات الداخلية في بعض الدول، أن بعض الحكومات

تتعامل مع بعض مكوناتها الاجتماعية سواء كان مكون قبلي أو ديني أو مذهبي أو عرقي أو طائفي على أن مواطنيه الذين ينتمون إليه بروح تبتعد كل البعد عن تطبيق مبادئ المواطنة والعدالة والانصاف التي من المفترض أن تسود ما بين جميع شرائح وفئات المجتمع الواحد، علاوة عن ذلك فإنه يُنظر لهم على أنهم مواطنين من الدرجة الثانية، مما يمهد السبيل لدق إسفين وخلق البغضاء والحقد ما بين أفراد المجتمع الواحد، حيث نلمس أن السلطات الحكومية في العديد من المجتمعات تميل إلى مساندة ومناصرة مكون اجتماعي معين ضد المكونات الاجتماعية الأخرى، من خلال منحه امتيازات ومكاسب مادية ومعنوية أكثر من الآخرين، مما يجعل مثل هذه السلطات أن تُلبس هكذا نوع من التعامل جلباباً رسمياً، مما يُلغي عملياً دولة المواطنة التي يتساوى فيها الجميع، وهذا يخلق الحقد والبغضاء ضد هذا المكون (المدلل حكومياً) إن جاز التعبير بينما بقية شرائح وفئات المجتمع الأخرى تشعر بالمظلومية والاضطهاد وهذا يفتح الباب على مصراعيه لحدوث فوضى واضطراب أمني واستفحال ظاهرة العنف السياسي والتصفيات المتبادلة بين الجماعات السياسية المتنافسة، وإن من شأن هذه المنهجية الحكومية أن تنتج دولة توتاليتارية تلغي الاختلاف والمغايرة والتباين للهويات الفرعية وتمارس العنف والاقصاء والتهميش فضلاً عن بروز سياسة الصهر القسري. (داود، ٢٠٠٧، ص١٢) وهذا من شأنه أن يهيئ المناخ في دخول البلد بحرب اهلية لا تبقي ولا تذر. فسياسية الكيل بمكيالين التي تنتهجها بعض الحكومات في التعاطي مع شعوبها وعدم الوقوف على مسافة واحدة ما بين جميع رعاياها، فإنها بلا شكٍ سوف تفقد هذه السلطة شرعيتها ومصداقيتها على الصعيد الداخلي والخارجي على حدٍ سواء . ومن هنا نرى أن انتهاج هكذا سياسة هي بلا ريب ستهدد السلم الاجتماعي بأخطار محدقة ولجوء الطرف المتضرر إلى الدفاع عن نفسه بكل ما أوتي من قوة وبذلك سيدخل أبناء البلد الواحد في احتراب داخلي

لا طائل من ورائه ودخول المجتمع في أتون أزمات أمنية واجتماعية واقتصادية لها بداية وليس لها نهاية

ثانياً: التمييز غير الرسمي (الشعبي)

إن ممارسة التمييز ما بين فرد وآخر، أو جماعة وأخرى في التعامل معها في مختلف مناشط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية سواء على صعيد الجيرة والسكن أو الزواج والمصاهرة أو على مستوى عمليات البيع والشراء والتبادل التجاري والاقتصادي لا يقتصر على السياسات الحكومية ممثلة بمؤسساتها الرسمية، بل ان بعض الفئات الاجتماعية سواء كانت قومية أو دينية أو طائفية أو عشائرية أو جهوية هي الأخرى تمارس أساليب قائمة على التفرقة العنصرية ضد بعض الشرائح الاجتماعية المحسوبة على هذا المكون أو ذاك، حيث لا تألوا هذه المكونات الاجتماعية في إرضاع أبنائها منذ نعومة أظافرها على كراهية الآخر وبغضه والخصومة ضده وعدم التفاعل والتعامل معه بإيجابية، كما أن الصفوة الاجتماعية والثقافية المحسوبة على هذه المكونات التي تمارس مثل هذا الصنف من التمييز تتحمل وزر ذلك أكثر من الآخرين في نشر مظاهر الحقد والكراهية والبغضاء ما بين الأوساط الشعبية والعوام من الناس، وهذا النوع من التمييز لهو أشد خطراً وأكثر ضرراً من التمييز الحكومي لكونه يأخذ الصفة الشرعية من البيئة الاجتماعية الأولى في حياة الانسان كالعائلة والمحلة وجماعة الأصدقاء فضلاً عن دور النقابات والجمعيات والنوادي والمنتديات الثقافية الخاصة، وهي بذلك تضحى جزءاً لا يتجزأ من شخصيات الأفراد الاجتماعية لا يستطيعون التحرر منها أو الخلاص من عقابيلها. ومما يشجع ويدعم هذه النزعة السلبية ما بين أبناء

الوطن الواحد هو أن الهوية الوطنية هوية إشكالية تتعارض فيها مكونات الثقافة الاجتماعية مع خصائص هذه الهوية مما أفسح ويفسح المجال إلى تمسك

أغلب الناس بهوياتهم الفرعية والتعصب لها وكراهية الهويات الأخرى . (الجميل، ٢٠٠٧، ص٣٦)

والأدهى من ذلك أن هذا الطرف الذي يمارس هذا التمييز الممقوت يملأ الدنيا صراخاً وعويلاً بأنه يتعرض إلى ظُلامة شنيعة من وعدم تمتعه بحقوقه المنصوص عليها شرعاً وقانوناً في حين أنه لا يترد في تحريض الرأي العام المحسوب عليه والذي يمثل حاضنته الاجتماعية على رفض التعايش مع الآخر وكراهيته والعمل على تهميشه إذا ما سنحت له الفرصة ومتى أستطاع إلى تحقيق ذلك سبيلاً.

المطلب الثالث: مخاطر صراع الهويات

من المفروغ منه أن المخاطر الناجمة عن هذا الصراع تمثل تحدياً كبيراً للدول التي تشهد مثل هذا الصراع، وإن الفشل والاخفاق في التصدي لهذه التحدي سوف تكون له تداعيات جمة تلحق ضرراً كبيراً يمس حاضر ومستقبل البلاد والعباد على حدٍ سواًء ،وإن بقاء مثل هذا الصراع وتوطينه في الأوساط الاجتماعية المختلفة يجعل من محاولة تحجيمه وتطويقه أمراً صعب المنال، ولا سيما إذا ما استفحل أمره وخرج عن دائرة السيطرة، وسنحاول ان نركز على أبرز مخاطر هذا الصراع وهي على النحو الاتي:

١- الاحتراب الداخلي:

إن إتباع سياسة التمييز على اساس الانتماء الهوياتي مهما كان لونه وشكله ما بين أبناء الوطن الواحد، وعندما تتحول الروابط الأخوية التي تجمع كل ابناء الوطن الواحد تحت خيمة واحدة إلى علاقات سلبية تتسم بالعدائية والكراهية، فان ذلك لا محالة من شأنه أن يهيئ الظروف إلى حالة من الصدام والمواجهة المسلحة، بسبب صراع الارادات ما بين أطراف النزاع، ومحاولة الطرف المتضرر

من سياسات التمييز العنصري من الدفاع عن نفسه ضد الطرف الذي يتبع سياسة القهر والتسلط والقمع والظلم بحقه، فالنظرة الاستعلائية والاستئثار بكل شيء وحرمان الآخرين من حقوقهم المشروعة، واتساع دائرة الخلاف وتضييق مساحة التفاهم والوفاق والاتفاق على المشتركات الوطنية ومنها المساواة، فان ذلك سيقود حتماً إلى الاحتكام إلى لغة السلاح واستخدام القوة في حل المسائل الخلافية وبالتالي دخول أبناء الوطن الواحد في احتراب داخلي لا يبقي ولا يذر وتكون تكاليفه باهضه جداً على الجميع وبدون استثناء سواء الطرف الضعيف أو الطرف القوي على حدٍ سواء.

٢-التقسيم والتجزئة :

إن محاولة كل طرف من أطراف النزاع من أن يفرض أجنداته وسياسته بل وحتى قناعاته عن طريق استخدام العنف والقوة ضد غريمه التقليدي من بني وطنه لا شك أنه سيمهد السبيل إلى تهديد الوحدة الترابية للبلاد إلى خطر التقسيم والتشرذم، حيث سيعمل الطرف المتضرر من المطالبة بالانفصال عن الوطن الام، لأنه أصبح على قناعة تامة بأن هذا الانفصال يمثل من وجهة نظره الحل الأوحد والأفضل بالخلاص من حالة التهميش والاقصاء التي يعاني منها وعندئذ لا مناص من اللجوء ان يستأثر كل مكون بجزء من الأرض التي يعيش فيها واقتطاعه من جغرافية الوطن الأم، ويمثل وجوده فيها الغالبية العظمى عن طريق فرض الأمر الواقع. وإن عدد غير قليل من دول العالم ما زالت تشهد أعمال عنف شرسة ما بين مختلف المجموعات الاثنية المتصارعة من أجل الانفصال أو الاستقلال عن الوطن الأم أو الحصول على الحكم الذاتي على أقل تقدير على اعتبار أنه حق طبيعي ولا سيما للجماعة التي تشعر بالمظلومية (طاهر، ٢٠٠٣، ص٣٤) إن الركون إلى منهجية الاستئثار من لدن الجهة القابضة على مقاليد الحكم وإخضاع الآخرين من شركاء الوطن تحت الهيمنة ومصادرة حقوقهم المشروعة في التمتع بخيراته

ومعاملتهم على أنهم مواطنين من الدرجة الثانية والثالثة، فردة الفعل الطبيعية تتجلى بمقارعة هكذا سياسة والتصدي لها من لدن الطرف المستهَدف عن طريق المطالبة بتشكيل كيان منفصل يضمن له الخلاص والتحرر من سياسة الهيمنة والتمييز التي ارتكبت بحقهم في الماضي ولا سيما عندما تصل الحوارات والمفاوضات لحل الأزمات المتعلقة بالشراكة والمشاركة الوطنية إلى طريق مسدود.

٣- التخلف التنموي:

إن استغراق الغرماء التقليديين من أبناء الوطن الواحد ولا سيما بين زعامات الصف الأول في خصوماتهم السياسية ومحاولة كل طرف احتواء وصهر الطرف الآخر عن طريق استخدام ما لديه من أوراق قوة، سيقوض بلا ريب دعائم الأمن والاستقرار في البلاد وسيجعل الأجواء ملبدة بغيوم التوتر والاضطراب، وتخندق البعض ضد البعض الآخر، مما يجعل الثقة مفقودة ما بين الجميع، وبدلاً من تسخير الجهود والطاقات المتاحة في تحقيق التنمية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد نراها قد يتم توظيفها في تعزيز قوة كل طرف ضد الأطراف الأخرى وهذا يجعل من عمليات التنمية والتطوير والتحديث أمراً عسير المنال، مما يؤدي إلى تخلف البلاد وتراجعها في كافة ميادين الحياة المختلفة، حيث الفقر المدقع والحرمان من التمتع بثروات الامة واتساع دائرة البؤس والفاقة، وضعف الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وإسكان وتخلف البنى التحتية المقدمة لصالح أبناء المجتمع بكل طوائفهم ومذاهبهم وأطيافهم .ومن أبرز صور التخلف فيتمثل بتدني مستوى دخل الفرد، وتخلف طرائق الانتاج وسوء استخدام الموارد الاقتصادية والمديونية الخارجية وانخفاض الدخل القومي فضلاً عن انعدام الأمن الغذائي والصحي . (العمر، ٢٠٠٨، ص ٢٣٠) وعلى ضوء ذلك فليس من المستغرب أن نلمس المآسي الاجتماعية بأوضح صورها ماثلة في حياة شعوب المجتمعات التي تئِنُ من هذا المشكل كمظاهر البؤس والفقر واليُتم والتشرد والنزوح والتهجير القسري

وأحياء الصفيح وانتشار الجريمة والرذيلة وغيرها من صور الانحراف المختلفة، فضلاً عن التراجع المريع في ملف الخدمات الضرورية والبُنى التحتية المقدمة للمواطنين من صحة وإسكان وتعليم، إن كل هذه الافرازات الضارة هي نتيجة طبيعية في الدول التي تشهد انقساما اجتماعياً وسجالاً سياسيا يصل في بعض الأحيان إلى التقاتل ما بين إخوة الوطن الواحد بسبب حالة التعصب المفرط والمُغالِ للهوية الفرعية والانتصار لها على حساب الهوية الوطنية الشاملة التي تجمع ولا تُفرق وتُقوي ولا تُضعف، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في هيكليه المؤسسات المسؤولة عن عملية التنشئة والتطبيع الاجتماعي والسياسي ولا سيما للأجيال الناشئة لكونها تمثل قادة المستقبل وأمل الأمة المشرق في الانتصار لوحدة الأوطان .

المبحث الثالث

أساليب ووسائل التصدي لصراع الهويات

توطئة:

إذا كان صراع الهويات يمثل حقيقة اجتماعية مرة وخطيرة تهدد السلم الأهلي وتُعرض الوحدة الترابية للبلاد إلى الخطر التي تعاني من هذه الأزمة المستديمة، فانه لا مفر من البحث الجاد والحثيث والجدي عن أنجع الأساليب وأنجح الوسائل التي تضمن وحدة الوطن وتحفظ الأمن والاستقرار فيه، فالأمر لا يتوقف عند هذا الحد بل يتوجب اعتماد هذه الوسائل والأساليب كمنظومة استراتيجية بعيدة المدى وفعالة يمكن التعويل عليها كميكانزمات تقدم المعالجات الكفيلة برأب الصدع ما بين الخصوم السياسيين المتمترسين بعضهم ضد البعض الآخر بسبب أزمة الهوية ضمن اطار الدولة الواحدة، وعلى ضوء ما تقدم فإننا سوف نستعرض

أبرز هذه الوسائل والأساليب التي تمثل طوق النجاة للمجتمعات والدول التي تشهد صراع الهويات والمعرّضة بسببها لخطر التشظي والتفتيت .

المطلب الأول: أساليب التصدي لصراع الهويات

من أجل تطويق وتحجيم الصراع الناشب عن التباين في عناوين الهويات التي تميز كل مجموعة سكانية عن مثيلاتها الأخرى، فلا بد من تبني أساليب فعالة قادرة على مواجهة مثل هذا النمط من الصراع على الصعيد الرسمي والشعبي باعتبار أن هذه المهمة هي مهمة جسيمة تقع على عاتق الجميع وبدون استثناء لكونها مسؤولية تضامنية لا يمكن لجهة واحدة أو طرف محدد القيام بمفرده تجاه مثل هذه المشكلة القديمة الجديدة، ومن أبرز الأساليب الكفيلة بالتصدي لهذا المشكل هي على النحو الآتي:

١- المواطنة المتساوية:

من أجل نزع فتيل الصراع المحتدم ما بين أرباب الهويات المختلفة وتبديد الهواجس عند الجميع، والنأي عن عقلية المؤامرة والتشكيك بالنوايا ما بين مختلف الأطراف المتنازعة فلا بد من اتخاذ إجراءات عملية من لدن النخبة الحاكمة والتي تتجلى بوقوفها على مسافة متساوية ما بين جميع الفرقاء وعدم الانحياز لطرف دون آخر من خلال اعتماد مبدأ المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات لجميع أطياف ومكونات المجتمع على حدٍ سواء . ولعل من ركائز المواطنة العادلة أنها فلسفة تستند في عمقها إلى منظومة الحقوق والواجبات كأساس تنبثق عنه قيم المساواة ومنح الحريات وتطبيق العدالة كونها تمثل تجسد قيم إنسانية في حقيقتها قبل أي شيء آخر . (العادلي، ٢٠٠٦، ص ٨)

إن تجسيد هذا المبدأ في الواقع الاجتماعي والسياسي بشكل حقيقي يمثل المخرج السليم من هذه الأزمة التي عانى وتعاني منها مجتمعاتنا وغيرها من

المجتمعات والتي كلفتها الشيء الكثير من أمنها واستقراها وتقدمها ونهضتها. وعندما يصل الكل إلى قناعة مطلقة بأنهم متساوون في كل شيء وإن كانت مساواة نسبية، وأنه يُنظر إليهم ويتم التعامل معهم على أنهم مواطنون من الدرجة الأولى، عندئذٍ تتعزز الثقة بالنظام السياسي الحاكم، وتُبدد الهواجس والشكوك التي كانت تحوم حوله وأنه فعلاً ليس هناك من مساحة أو هامشاً يذكر بالمفاضلة في التعامل بين طيف اجتماعي وآخر أو تمييز بين جماعة أو أخرى، حتى وإن وجدت في بعض أركان ومفاصل الدولة فان هناك جهات معنية بشكل جدي بالتصدي لها بكل حزم وعزم.

٢- الشراكة الوطنية:

لا نجافي الحقيقة عندما نقول بأن أغلب الأزمات التي تحدث في كثير من دول العالم المختلفة ناجمة عن سياسات التهميش وروح الاقصاء والاستبعاد التي يمارسها البعض من صناع القرارات من أجل الاستئثار بالحكم والتحكم بمعظم مقدرات البلاد الاقتصادية، مما يُشعر الآخرين من الشركاء في الوطن بانهم محرومون من حقهم الطبيعي في الشراكة الحقيقية في إدارة البلاد سواءً على صعيد الادارة والحكم والاقتصاد.

وتأسيساً على ما تقدم فان إتباع منهجية التوازن والتوافق ما بين الفرقاء في الوطن الواحد كفيل بنزع فتيل التوترات السياسية والأمنية التي هددت وتهدد الأمن والاستقرار في البلاد التي تشهد تمترساً على أساس الهوية بين مختلف المجموعات السكانية التي تمثل الخزّان البشري للمجتمعات المأزومة بسبب الخلافات الحادّة ما بين ممثلي الهويات الفرعية ولا سيما على مستوى النُخب السياسية والفكرية والثقافية وإخفاقها في الاتفاق على القواسم المشتركة التي من شأنها تضييق شُقة الخلاف وفجوة الاختلاف.

وتتجلى الشراكة الوطنية بالعقد الاجتماعي المتوازن الذي يضمن الحقوق المتساوية لكل المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع والدولة بشكل فاعل وتحقيق هذه الشراكة إنما هو الشرط الموضوعي لنجاح المشروع الوطني . (عليوي، العراق بين الشراكة الوطنية والأغلبية السياسية com www.azzaman //https.). والذي يمثل الضمانة لتلافي العودة إلى الصراع وتكريس مفاهيم الهيمنة السياسية بدلاً من المصالح العليا للوطن، فالشراكة الحقيقية لا تعني ابداً مناصب ووزارات ولا اتفاقات بين كتل وشرعنتها من دون معرفة الشعب بمضامين تلك الاتفاقات، بل أنها تعني المشاركة العادلة وفق الاستحقاق الانتخابي النزيه، فالمصلحة الوطنية تفرض تشكيل حكومة قوية تضم عناصر كفؤة ومشهود بنزاهتها بعيداً عن لغة المحاصصة التي تمثل مرضاً عُضالاً ينخر في جسم الدولة والمجتمع على حدٍ سواء. .

المطلب الثاني: وسائل التصدي لصراع الهويات

من أجل تطويق صراع الهويات وتحجيمه وتجفيف منابعه فلا بد من التعويل على عدد من الوسائل الفعالة التي من شأنها تجاوز هذه الأزمة التي تعمل على خلق الفوضى والاضطراب الأمني والسياسي وتهدد السلم الأهلي، ومن أبرز الوسائل التي نعتقد أنها تمثل المنقذ من حالة الصدام والنزاع إلى حالة الوئام والوفاق هي ما يأتي:

١-الاعتراف بخصوصية الهويات الفرعية:

إن إعطاء هامش من الحرية لجميع الثقافات الفرعية التي تتشكل منها الهوية الوطنية الجامعة واحترام خصوصيتها والسماح لها بممارسة طقوسها وأعيادها وشعائرها بكل حرية وأمان، واعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من الموروث الثقافي والحضاري للأمة قاطبة ينبغي الاعتزاز به، من شأنه أن يخلق حالة من التسامح

والتعايش ويوفر في ذات الوقت الأرضية المناسبة لتعزيز الثقة المتبادلة ما بين الجميع، لكونه يعمل على نزع فتيل الأزمة وضرورة مواجهتها بروح الفريق الواحد كونها مسؤولية تضامنية تقع على عاتق الجميع. إن تمتع كافة الهويات الفرعية ضمن إطار الوطن الواحد بثقافتها الخاصة بها وما تنطوي عليه من لغة وعادات وقيم وتقاليد وفلكلور وتراث شعبي بحرية مطلقة تمثل وسيلة ناجحة وقادرة على استيعاب جميع التناقضات والاختلافات وصهرها طواعية في بودقة واحدة . وفي الدول المتقدمة والناجحة التي استطاعت أن تحقق وحدتها الوطنية على أسس متينة فإنها تمكنت من تطوير ثقافة شاملة وقوية تمثل عنواناً للهوية النى تمثل القاسم المشترك بين عدد كبير من المواطنين. (الأسود، ٢٠٠١، ص ٣٣٦) كما من شأنه تعزيز حالة التضامن والتكاتف وتعزيز الروح الوطنية لدى جميع شرائح وفئات المجتمع الواحد بكافة أطيافهم ومكوناتهم وتلاوينهم. ومما متعارف عليه أن جميع فروع الهويات بكافة عناوينها تمثل روافد مهمة وأساسية تغذي نهر الثقافة والهوية الوطنية الجامعة وتزيده غنى وثراءً، ومن هنا ينبغي المحافظة عليها لكونها تمثل الشريان الذي ينبض بالحياة والديناميكية الذي يزيدها زخماً وعطاءاً وفاعلية في البقاء والاستمرارية ويحصنها في ذات الوقت من كل آفات التناحر والخصومة التي لا تفضي إلاَ إلى الخراب والانقسام والتشرذم وعندئذٍ يخسر الجميع .

٢-تجريم العنصرية:

لا يمكن إطفاء جذوة صراع الهويات بشكل نهائي ومبرم ما لم يتم اعتبار ممارسة العنصرية جريمة مخلة بالشرف ومنافية للمبادئ الإنسانية النبيلة ينبغي معاقبة مرتكبيها بأشد أنواع العقوبات لكونها تدق أسفين الفرقة ونشر الفتنة بين أفراد المجتمع الواحد من خلال الاساءة إلى المقدسات أو بث الكراهية أو النيل من الرموز التاريخية وازدراء الأديان . كما ينبغي تصنيف العنصرية هذا كمرض اجتماعي على الصعيد الشعبي وتثقيف الرأي العام بمخاطره كونه يمثل لوثة فكرية

تستوجب التطعيم الذي يقي ويعالج جميع الأفراد من الاصابة بهذا المرض الفتاك الذي يعمل على تحويل المجتمع إلى هيكل عظمي ولا سيما الذي لم يتعافَ من هذا الداء الوبيل بحيث يجعله لا يستطيع من الصمود أمام التيارات الهدامة التي تُفرق ولا تُوحد .وتلعب الثقافة دورها الكبير في حياة الشعوب والتي من سماتها الانفتاح الكبير وتقبل الأفكار الرائدة والجديدة ومحاربة التوجهات والمواقف السلبية ومنها نبذ التفرقة العنصرية وتجريمها وتحريمها ما بين أ بناء الشعب الواحد والتي من شأنها ترصين الوحدة الوطنية وتماسك المجتمع بكافة شرائحه وفئاته. (الربيعي، ٢٠٠٩، ص٥٣) إن تشريع هذا القانون من شأنه تحصين النسيج الاجتماعي من مخاطر التمييز بين أفراد المجتمع وفئاته في الحقوق والواجبات لأسباب عرقية أو قبلية أو مناطقية أو مذهبية، كما يهدف إلى حماية وإنصاف الفئة المظلومة التي تعرضت إلى أقصى درجات التمييز والتهميش والاستبداد، فتدشين مثل هذه الاجراءات في الواقع السياسي والاجتماعي يمثل الترياق الأمثل للوقاية من مرض العنصرية والخلاص منه ومن كافة مظاهر التفرقة وسائر أنواع التعصب . إن تشريع مثل هذا القانون وتدشينه في مختلف مناحي الحياة، سوف يكون لصالح الجميع القوي والضعيف، الصغير والكبير، الفقير والغني، فهو يتعامل مع كافة الخلفيات الاجتماعية على قدم المساواة بشكل يحافظ على كرامة كل انسان مهما كان لونه وعرقه ودينه وقبيلته ومنطقته فالكل سواسية أمام القانون، الأمر الذي يقتضي تشديد النكير وتغليظ العقوبة لكل من يمارس العنصرية ضد الآخرين

لأن ذلك يؤدي إلى تمزيق الوحدة الوطنية وتهديد السلم الاجتماعي، مما يدخل البلاد في دوامة الفوضى والاضطراب الأمني والسياسي.

٣-تحقيق العدالة الجنائية:

تكمن أهمية إنفاذ العدالة الجنائية في تحقيق المصالحة الوطنية وترسيخها في الواقع الاجتماعي قبل السياسي والأمني، وهذا لا يتم إلا من خلال إنصاف الضحايا

وتعويض الأشخاص الذين تعرضوا لانتهاكات جسيمة، فتاريخ أي شعب حافل بالمآسي والآلام نتيجة الاقتتال الداخلي، فلا بد من إنصاف المظلوم وردع الظالم وإعادة الحقوق المغتصبة إلى أصحابها وتعويضهم مهما تقادمت السنون، فعكس ذلك سيؤدي حتماً إلى انقسامات اجتماعية، وسيولد غياب الثقة بين مختلف المجموعات السكانية المختلفة إلى بقاء نار الفتنة مستعرة بين أبناء الوطن الواحد مما يبقي روح الثأر والانتقام متقدة في النفوس وهذا ما يُدخل المجتمع في دوّامة من العنف والعنف المضاد. فعملية تحقيق السلام الاجتماعي لا يمكن أن تتحقق على أرض الواقع بدون أن يسبقها توافق سياسي والاستعداد النفسي بقبول الآخر كشريك أساسي في الوطن له حقوق وعليه واجبات . وبما أن الغاية الأساسية لتشريع القانون تتمثل بتحقيق العدالة، فان كل الدول الحديثة ركزت على احترام القانون والتمسك به بحيث أصبحت القواعد القانونية أساسا لحل المشكلات القائمة، ولذلك فلا بد للأفراد من الالتزام بالقانون من أجل المحافظة على النظام الاجتماعي. (الخشاب ، ٢٠٠٠، ص٩٣)

وتستهدف هذه العدالة كذلك إلى تعزيز ثقة الشعب بالنظام السياسي بأنه نظام يعمل بدأب على حماية الحقوق الفردية والجماعية، فضلاً عن الاقتصاص من المجرمين وإنفاذ القانون بحقهم، وعندما يصل الغالبية العظمى إلى قناعة راسخة بأن السلطة الحاكمة حريصة كل الحرص على تطبيق القانون على الجميع بدون تمايز بين شخص وآخر أو بين فئة وأخرى، فان حالة الاحتقان والتجاذب بين مختلف الفرقاء سوف تزول وتضمحل من المشهد الحياتي في مجتمع تكون فيه الثقة مهددة أو أنها تقع على شفا جُرفِ هارٍ. فتطبيق العدالة سوف ينزع حالة الشك من النظام السياسي الذي ينبغي أن يكون أباً للجميع ويتعاطى مع كل المكونات على أساس من العدل والانصاف، الأمر الذي يوفر المناخ الملائم لرأب الصدع

ويمهد السبيل لتحقيق الوئام الوطني والسلم الأهلي في المجتمع الذي عانى من تناقضات كبيرة على المستوى البنيوي والوظيفي

الخاتمة

بعد أن انتهينا من عرض محاور البحث واحتواء عناصره الرئيسة، لا مناص من الوقوف على مجمل ما تم التوصل إليه على صعيدي الاستنتاجات والتوصيات، وهي تتمثل بما يأتي:

أولاً : الاستنتاجات

١. إن هذا النمط من الصراع ناتج عن تطلع كل هوية من الهيمنة على باقي الهويات الأخرى وهذا ناجم عن الغرور بالنفس وإلغاء الآخر وعدم الايمان بالشراكة الوطنية . وهذا يمثل إجابة وافية عن تساؤل الدراسة الأولى التي ذهبت بهذا الاتجاه .
٢. تضاؤل هامش الثوابت المشتركة بين مختلف الهويات المتصارعة واتساع دائرة الخلاف والتقاطع بينها مما يبقي الصراع قائماً . مما يثبت صحة ومشروعية تساؤل الدراسة الثانية والاجابة عليه .
٣. روح التعصب والكراهية وعدم الايمان بالتعايش المشترك والأنانية المفرطة في الاستحواذ على كل شيء كلها عوامل تقف وراء بقاء هذا الصراع مستعراً.
٤. ضعف الحكومات القابضة على السلطة في المجتمعات التي تشهد مثل هذا الصراع وفشلها في إدارة تنوع الهويات وتحويل هذا التنوع إلى قوة وغنى بسبب إخفاقها في ضمان حقوق الجميع.
٥. عدم وجود مراجعة حقيقية للذات داخل إطار كل هوية لتشخيص الثغرات والسلبيات في مواقفها تجاه غريماتها من الهويات الأخرى لتقويم سياستها بما يفضي إلى تضييق هوّة الخلافات بين مختلف عناوين هذه الهويات.
٦. أفرز صراع الهويات نتائج سلبية أضرت بنهضة الدول وتقدم المجتمعات فضلا عن حالة الفوضى والاضطراب الأمني السياسي في البلدان التي تشهد مثل هذا الصراع .

٧. تتحمل الوكالات المختصة بالتنشئة الاجتماعية والسياسية الرسمية وغير الرسمية التقصير الواضح في تأهيل النشء الجديد بصرف انتماءاتهم الفرعية، بما يسهم في تعزيز عملية الاندماج الاجتماعي والعيش المشترك

ثانياً: التوصيات:

١. ضرورة اضطلاع النُخب الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية كزعماء العشائر ورجال الدين والقادة السياسيين للقيام بدورها بترسيخ ثقافة المواطنة عند جميع المكونات بما يسهم في تكريس الاندماج الاجتماعي وتعزيز مفاهيم العيش المشترك.

٢. تجريم وتحريم الدعوات الشوفينية والعنصرية وإثارة النعرات الطائفية والقومية التي تؤدي إلى تمزيق الصف الوطني وتفكيك وحدة المجتمع

٣. تفعيل الحكومات الوطنية والمحلية لمبدأ المواطنة كمرجعية وحيدة في التعامل مع كافة الملفات بما يضمن الحقوق والواجبات للجميع وبدون استثناء.

٤. قيام وسائل الاعلام الوطني المختلفة بنشر مفاهيم الهوية الوطنية وضرورة الاعتزاز والتمسك بها لدى الرأي العام كونها تمثل الفضاء الوطني الذي يسع الجميع مع احترام خصوصية الثقافات الفرعية.

٥. شروع فقهاء القانون بإجراء تعديلات دستورية وتضمينها فقرات قانونية تضمن حرية ممارسة الطقوس والشعائر والمشاعر والاحتفال بكل الأعياد والمناسبات والمظاهر التي تعبر عن روح وخصوصية وثقافة الهوية الفرعية لكل مكون اجتماعي، كونها تمثل رافداً مهماً من الروافد التي تغني الهوية الوطنية الجامعة.

المصادر والمراجع

١- يونس ،الفاروق زكي، ٢٠٠١، التغير الاجتماعي، عالم الكتب

٢- فريق من الباحثين، ٢٠٠٧، ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم استراتيجي)، معهد الدراسات الاستراتيجية .

٣- ابن منظور، محمد بن مكرم، ٢٠٠٣، لسان العرب، ج١٥، دار احياء التراث العربي .

٤- صليبا، جميل٢٠٠٠، المعجم الفلسفي، الشركة العالمية للكتاب .

٥- ar.m.wikepedia. org ، تاريخ الزيارة ٣ / ١ / ٢٠٢٢

٦- جبر , لؤي خزعل ،٢٠٠٨، الهوية الوطنية العراقية، المركز العراقي للمعلومات والدراسات.

٧- العادلي، حسين درويش، حرب الهويات، httpsll www. azzaman. com تاريخ الزيارة ٥ / ٢ / ٢٠٠٢٢.

٨- الديوه جي، سعيد ١٩٩٠، التربية والتعليم في الاسلام، مطبعة الجامعة. .

٩- النقاش وآخرون، اسحاق، ٢٠٠٦، المجتمع العراقي (حفريات سوسيولوجية)، معهد الدراسات الاستراتيجية.

١٠ الجابري، صلاح، ٢٠١٠، حفريات في الاستبداد، العارف للمطبوعات.

١١ غليون، د. برهان، ٢٠٠٨، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، دراسات الفكر العربي .

١٢ داود، راضي، ٢٠٠٧، الهوية المتصدعة، دار النهضة .

١٣- الجميل، سّيار ،٢٠٠٨ العمق الثقافي، دار الكتب العلمية .

١٤- الأسود، شعبان طاهر، ٢٠٠٣، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية اللبنانية

١٥- العمر، د. معن خليل، ٢٠٠٨، علم المشكلات الاجتماعية، دار الشروق للنشر .

١٦- العادلي، حسين درويش، ٢٠٠٦، المواطنة، دار المرتضى.

١٧- عليوي، هادي حسين، العراق بين الشراكة الوطنية والأغلبية السياسية، httpllwww. azzaman . com، تاريخ الزيارة ١/٨ / ٢٠٢٢.

١٨- الأسود د. صادق، ٢٠٠٠، علم الاجتماع السياسي، دار الحكمة.

١٩- الربيعي، د. طارق ،٢٠٠٣، الأحزاب السياسية، دار الحكمة.

٢٠- الخشاب، د. أحمد، ،١٩٩٥، الضبط الاجتماعي، منشأة المعارف .

الملخص:

يمثل صراع الهويات من المشكلات المزمنة التي تئنُ منها الدول التي تعاني من انقسام مجتمعي عميق مما عرضَها إلى مخاطر أمنية جمة ومنها جعل انفراط عقد وحدتها الوطنية قاب قوسين أو أدنى، وهذه نتيجة طبيعية للسياسات الخاطئة المتبعة من لدن صُناع القرار في إدارة التنوع الثقافي والاثني في مجتمعاتهم بكل أشكاله وألوانه . ومن أبرز تجليات هذا الصراع هي حالة الصدام ما بين الهويات الفرعية بعضها مع البعض الآخر بمختلف عناوينها (الدينية والاثنية والقبلية والمناطقية) أو النزاع الحاصل ما بين الهوية الوطنية الشاملة من جهة وبين بعض الهويات الفرعية من جهة أخرى، وإن مثل هذا الصراع القديم والجديد منه على حدٍ سواء يُعبّر بشكل واضح وجلي عن أزمة خطيرة تحتاج إلى حلول ومعالجات جذرية تستطيع من إنهاء حالة التقاطع والتجاذب المستمر ما بين مختلف هذه الهويات. ومن أبرز العوامل المؤثرة التي تغذي وتؤجج مثل هذا الصراع يتمثل بالتعصب الذي يرفض التنوع ويحتكر الحق والحقيقة لمن يتبناه، بالإضافة إلى خطاب الكراهية الذي يدق الأسفين ما بين مكونات الشعب الواحد فضلاً عن ممارسة التمييز على المستوى الرسمي والشعبي على حد سواء . ومن الافرازات المترتبة على هذه العوامل مخاطر جمة تتجسد بالاحتراب الداخلي الذي لا يبقي ولا يذر وما يترتب عليه من حالة الانقسام والتجزئة وتفكك عُرى الوحدة الوطنية، وتفشي التخلف التنموي على الصُعد كافة. ومن هذا المنطلق ينبغي اتخاذ مجموعة من الأساليب والوسائل التي تتصدى لهذه المعضلة ومن أبرز هذه الأساليب الفاعلة في هذا الاتجاه و التي تتمثل بتحقيق مبدأ المواطنة المتساوية على أرض الواقع وترسيخ مبدأ الشراكة الوطنية في عملية صنع القرار الذي يتعلق بحاضر ومستقبل البلاد، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل لا بد من تبني عدة وسائل من أبرزها هو الاعتراف بخصوصية الهويات الفرعية واحترام ثقافتها، فضلاً عن تجريم آفة العنصرية التي تنخر في بناء المجتمع ،علاوة عن تحقيق العدالة الجنائية والاقتصاص من الجناة وتعويض المتضررين وإعطاء كل ذي حق حقه.

الكلمات المفتاحية: صراع، الهويات، الهوية الوطنية، الهوية الفرعية، أنواع الهويات.

Abstract:

The conflict of identities is one of the chronic problems groaning in countries that suffer from deep societal division, which has exposed them to huge security risks, including making the breakdown of their national unity contract just around the corner. This is a natural result of the wrong policies followed by decision makers in managing cultural and ethnic diversity in their societies in all its forms and colors. Among the most prominent manifestations of this conflict is the state of clash between sub-identities with each other with their various titles (religious, ethnic, tribal and regional) or the conflict between the comprehensive national identity on the one hand and some sub-identities on the other. Such a conflict, both old and new, clearly and clearly expresses a serious crisis that needs radical solutions and treatments that can end the state of intersection and the continuous interaction between these various identities. Among the most prominent influencing factors that fuel and fuel such a conflict is fanaticism that rejects diversity and monopolizes the truth and truth for those who embrace it, in addition to the hate speech that drives the wedge between the components of one people, as well as the practice of discrimination at the official and popular levels alike. Among the secretions resulting from these factors are the great dangers that are embodied in the internal war that does not remain or leave, and the resulting state of division and fragmentation, the disintegration of the bonds of national unity, and the spread of underdevelopment at all levels. From this standpoint, a set of methods and means should be taken to address this dilemma, and the most prominent of these effective methods in this direction is to achieve the principle of equal citizenship on the ground and consolidate the principle of national partnership in the decision-making process that relates to the present and future of the country. The matter does not stop at this point, but several means must be adopted, most notably recognizing the privacy of sub-identities and respecting their culture, as well as criminalizing the scourge of racism that erodes the building of society, in addition to achieving criminal justice, retaliation against the perpetrators, compensation for those affected and giving everyone his right.

Keywords: conflict, identities, national identity, sub-identity, types of identities.